### مقرر اللجنة التعليمية أكدت أن نجاح مناقشة الاستجوابات الأربعة في الجلسة الماراثونية يؤكد نزاهة الديموقراطية الكويتية حول استخدام أداة الاستجواب

# الجسار لـ «الأنباء»:

# تعدينا مرحلة أن يكون استجواب رئيس الحكومة سبباً في حل المجلس وأتحفظ على بعض الممارسات داخل البرلمان

آلاء خليفة

**اكدت عضو مجلس الامة النائبة د.سلوى الجسار ان الوضع السياسي حاليا في الكويت يتميز بحالة من النجاح والتأكيد على نزاهة الديموقراطية الكويتية بعد انتهاء مرحلة من مناقشة اربعة استجوابات في جلسة ماراثونية واجهها اعضاء الحكومة وعلى راسهم رئيس مجلس الوزراء بصعودهم الى المنصة. واشارت د.الجسار في حوارها مع «الأنباء» الى ان النظر لكل نائب صوت مع الحكومة وكأنه متهم نظرية ورؤية سلبية لابد من العمل على تغييرها. مشيرة الى ان بعض النواب طغى دورهم ليس الرقابي انما المحاسبي على دورهم التشريعي. ومعلنة كذلك ان الاجواء العامة للعمل السياسي داخل البرلمان ليست ايجابية بالقدر المشجع. وتحدثنا مع د.الجسار عن رأيها في مشروع اسقاط فوائد القروض فأكدت انها مع اسقاط فوائد القروض للمتضررين المستحقين والمتعثرين فقط وليس عن الجميع لتحقيق مبادئ العدالة والمساواة بين المواطنين التي نص عليها الدستور. مؤكدة اننا بحاجة للدفع بثقافة المجتمع الكويتي لاحترام فئة المعاقين باعتبارهم مواطنين لهم ذات الحقوق والواجبات. ومن جانب آخر من الحوار وبصفة د.سلوى الجسار كرئيسة اللجنة التعليمية بمجلس الامة فتحنا مع د.الجسار الكثير من القضايا والملفات التعليمية سواء بجامعة الكويت او بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وكذلك على مستوى وزارة التربية ووزارة التعليم العالي. وتناقشنا معها في مسألة فصل وزارة التربية عن التعليم العالي وزيادة المكافأة الاجتماعية لطلبة الجامعة والتطبيقي والتأخر في انجاز مشروع جامعة الشدادية والعديد من الامور التي اكدت د.الجسار انها تتابع تلك الملفات وعن كثب وتعتبر من اهم اولويات اللجنة التعليمية في دور الانعقاد الحالي. واليكم تفاصيل الحوار الذي اجرته «الأنباء» مع النائبة ورئيسة اللجنة التعليمية بمجلس الامة د.سلوى الجسار.**

فـي البداية دكتورة ما تقييمـك للوضع السياسـي الحالي بين المجلس والحكومة وكيف نظرت للاستجوابات الأربعة التي قدمت مؤخرا في مجلس الامة؟

**اعتبر ان الوضع الحالي كان يمر بمرحلة وحاليا تبدلت معالمه لاسيما بعد ان دخل الوضع السياسي في مرحلة التأزيم بعد الاستجوابات الاربعة التي قدمت في نفس الوقت ونوقشت في الجلسة الماراثونية التي استمرت لليوم التالي، واعتقد ان النجاح الذي قدم في تلك الاستجوابات الاربعة من السـلطتين هو نجاح اكد على نزاهة الديموقراطية الكويتية وعلى حالة التوافق ما بين السـلطتين في استخدام النائب لاداة الاستجواب كحق دسـتوري، اما فيما يخص الحكومة فقد كان اسـتجواب رئيس مجلس الوزراء في السابق هو احد الاسباب الرئيسية وراء حل مجلس الامة السابق ولكننا تعدينا تلك المرحلة بصعود سمو الرئيس للمنصة ومواجهته للاستجواب ما حقق حالة من النجاح السياسي الكبير الذي اعطى نوعا من الاسـتقرار لدى المواطن، ولكن في المقابل فهناك الكثير من المؤشـرات والممارسات التي مع الاسف تجعلنا نضع عناوين لهذه الحالة السياسية، واتحفظ على بعض الممارسات السياسية داخل قاعة عبدالله السالم خاصة فيما يتعلق بالحوار والخطاب السياسي والالتزام باللوائح الداخليـة وكذلك ما يتعلق بآلية العمل في المجلس، ودعيني اتحدث بشكل عملي، فالمطبخ الرئيسي لمجلس الامة هو اللجان، ولكن ارى ان هناك مؤشرات لم تأخذ الوضع الطبيعي في موضوع الممارسة السياسية الصحيحة، فعلى سبيل المثال لنأخذ قضية الالفاظ التي يتم استخدامها والاتهامات التي يطلقها بعض النواب تجاه زملائهم النواب وكذلك الخطاب السياسـي اصبح خطابا مشـحونا بالتهديد والوعيد والمراقبة والمحاسبة، وتلك النوعية من الخطابات السياسية في الحقيقة لا تأتي بنتائج ايجابية وانما تأتي بحالة تشـنج والدليل على ذلك ان رئيس الجلسة اضطر لرفعها في اكثر من مرة ما يعطينا مؤشرا بأهمية اعادة النظر في الاجواء السياسية داخل قاعة عبدالله السالم، فالاجواء في بعض الاحيان ليسـت مشـجعة بقدر كونها محبطة وتحدث حالة قلق، فنحن لا نرفض النقاش ولا نرفض حرية ابداء الرأي والتعبير عن وجهة النظـر ولكن يجب ان نتفق على ضرورة ان تكون هناك مبادئ ومرتكزات عامة لا نخرج عنها ولكن ومع الاسـف الشديد هناك بعض النواب خرجوا عن تلك المبادئ والدليل على ذلك انه يحدث احيانا حالة ملل او فقدان النصاب بما انعكس على مستوى الاداء والانجاز.**

### كتل المعارضة

في مرحلة مناقشـة الاستجوابات، ترددت الاقاويل في الشارع الكويتي وصـوّر البعض كل نائب صوّت للحكومة وكأنـه متهم في حين وصف كل نائـب صوت مع مقدمي الاسـتجوابات بأنه بطل، فكيـف تنظرين الى تلك الرؤية؟

**مع الاسف هي رؤية سلبية وخطيرة تعطي وصفا للعمل الديموقراطي، وانا على قناعة تامة بأن اي برلمان من برلمانات العالم فيه ما يسمى بكتل المعارضة النيابية وهذا امر طبيعي وهناك كتل قد يكون لها تنسـيق ونوع من الرؤية المشتركة في بعض القضايا مع الحكومة كما ان هناك كتلا قد لا تنقسم مع تلك المجموعة او تلك، وذلك التوصيف الذي ذكرتيه هو التوصيف الموجود فعلا بكل اسف ولكن هو ليس وليد اليوم وانما وليد ثقافة مجتمعية متراكمة بين الناخب وبين المرشح وبالتالي انتقلت بـين المواطن والنائب، واصحاب تلك الثقافة المتراكمة يرون ان النواب الابطال والنواب الذين يطلقون على انفسـهم انهم رموز السياسة هم النواب الذين يعلنون صراحة انهم معارضون للحكومة وبالتالي تأتي ممارسته السياسية واطروحاته والمشاريع التي يتقدم بها لتصب جميعها معارضة جملة وتفصيلا للحكومة، ومع الاسـف هذه الفئة من النواب ليست لديهم مبادرات فالايمان بان العمل السياسي عمل مبنى على روح الفريق الواحد والعمل المشترك، ومثال على ذلك نجد مقترحات برغبة تقدم نسخا ولصقا من نفس نواب المعارضة وهي مقترحات تصب في توجهات واراء شـعبوية تخدم فئة ناخبيهم وبالتالي يمارس النائب عمله داخل قاعة عبدالله السالم لتحقيق الوصول الى نتائج المعادلات السياسية التي قد وضعها قبل وصوله الى قبة البرلمان وبالتالي فانه قد قطع على نفسه «صك» يبرئ ذمته امام ناخبيه بانه صوت ضد ذلك الموضوع او وقف ضد الوزير الفلاني، وهذا لا يعتبر عملا سياسيا نزيها وايجابيا بل اعتبره عملا سياسيا معيقا للاصلاح السياسي، فالبرلمانات العالميـة المتقدمة، وهذا ما نادى به الاتحـاد البرلماني الدولي، تؤكد ان البرلمان يجب ان ينادي بالشـفافية وان يكون من اهم غاياته الاسهام مع الجهاز الحكومي في الاصلاح السياسي، ولكن عندما يصبح المجلس حجر عثرة امام اي اصلاحات سياسية فهذه مشكلة، فداخل قاعة عبدالله السالم لا يوجد حوار سياسي متشابه او متفق عليه، فهناك رفض تام لدى البعض لمجرد ان ذلك النائب لا يتفق مع افكاره.**

### الدور الرقابي

دكتورة هل تتفقين معي ان الدور الرقابي لنواب الامة في المجلس الحالي طغى على الدور التشريعي المناط بهم؟

**أؤكد لـك «بالفم المليان» ان تلك المقولة صحيحة، وليس فقط دورا رقابيا وانما مع الاسف اخذ منحى خطيرا بان مجلس الامة اصبح مجلس محاسبيا وليس رقابيا، فهناك بعض النواب جاءوا للمحاسبة فقط لا غير وكأن هناك فاتورة حساب ولابد من تسديدها، فكلمة المحاسبة تختلف عن الرقابة والتشريع، فالمحاسبة تكون على ارتكاب خطأ ما يتطلب فرض عقاب محدد، اما الرقابة فهي مراقبة اداء الجهاز الحكومي، وحتى امارس دوري البرلماني في الرقابة لابد من تفعيل استخدام الادوات الرقابية من خلال توجيه سؤال برلماني ثم طلب تشكيل لجان تحقيق واناقش تلك الملفات في اللجان المختصة، ومن ثم اطلب مناقشة الموضوع في جلسة علنية بمجلس الامة وان لم اصل الى نتيجة فعندئذ يمكنني اللجوء الى اخر اداة وهي الاستجواب ولكن ذلك التدرج الزمني غير موجود وغير مفعل مع الاسف الشـديد ما انعكس على ان اداء بعض النواب اصبح اداء محاسبة فقط لا غير.**

بصراحة شديدة يا دكتورة لماذا يصفون د.سلوى الجسار بانها حكومية؟ وهل ترفضين تلك التسمية؟

**في الحقيقة ان مثل تلك المسميات هي امتداد للثقافة التراكمية، فأي**

البقية ص9

**لدينا ثقافة مجتمعية متراكمة بيـن الناخب والمرشـح تصنف من يصوّت مع الحكومة بأنه متهم ومن يعارض الحكومة بأنه رمز سياسـي**

**أؤكد بـ «الفم المليـان» أن الـدور الرقابـي للمجلـس طغى علـى الـدور التشـريعي المناط بالنـواب والمجلـس أصبـح مجلـس محاسـبة وليـس رقابة**